الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/45/439
S/21603
23 August 1990
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
AUG 27 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البنود ٧١ و ١٤٢ و ١٤٤ من جدول الاعمال المؤقت*
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠
موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة

باسم البلدان التسعة (اسبانيا والمانيا (جمهورية - الاتحادية) وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهولندا) أعضاء اتحاد غربي أوروبا ، الذي تتولى فرنسا رئاسته حاليا ، أتشرف بأن أحيل اليكم طي هذا الكتاب نص البلاغ الختامي الصادر في أعقاب الدورة الوزارية لهذه المنظمة ، التي عقدت في باريس في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ٧١ و ١٤٢ و ١٤٤ من جدول الاعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) بيير - لوي بلان

* A/45/150 و Corr.1 .

المرفق

بلاغ ختامي صادر في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠
عن البلدان أعضاء اتحاد غربي أوروبا

١ - اجتمع وزراء الخارجية ووزراء الدفاع باتحاد غربي أوروبا في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ لمناقشة الاحوال السائدة في الخليج عقب غزو العراق للكويت ثم ضمه لها . ولقد انعقد هذا الاجتماع بموجب أحكام الفقرة ٣ من المادة الثامنة من معاهدة الاتحاد ، وإعلان روما الصادر في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ ، والبرنامج السياسي المتعلق بالمصالح الاوروبية في مجال الامن والصادر في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، مما ينص على أن البلدان الاعضاء ينبغي لها أن تنسق سياساتها في حالة وقوع أزمات خارج أوروبا ، وذلك في نطاق احتمال تأثير هذه الأزمات على مصالحها الامنية .

٢ - ووزراء البلدان أعضاء الاتحاد يشيرون الى إدانتهم بغير تحفظ لغزو وضم الكويت على يد العراق ، ويطالبون هذا البلد بالرضوخ على الفور ودون شروط لقراري مجلس أمن الامم المتحدة ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) . وهم يؤكدون من جديد تصميمهم دون هوادة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ الحظر الذي فرضه مجلس الامن ضد العراق في قراره ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولجعله حظرا فعالا . وكذلك يدعون مجلس الامن الى أن يتخذ جميع التدابير الاضافية المناسبة ، تحقيقا لهذه الغاية .

٣ - والوزراء يعلنون أن ذلك التصميم الذي أجمعت عليه بلدانهم في مجال الدفاع عن الحقوق لا يرمي الا الى وضع حد للعدوان وعواقبه . والاجراءات التي اضطلعت بها هذه البلدان تستهدف فرض احترام تلك المبادئ التي تستند اليها العلاقات القائمة بين الدول ، والتي تهم ، بالتالي ، المجتمع الدولي كله ، وتكفل الحماية لجميع أعضائه .

٤ - وفي مواجهة ذلك الموقف الذي يعني الدول العربية بالدرجة الاولى ، يؤكد الوزراء ذلك التضامن الذي يربط بلدانهم بالعالم العربي ، كما يؤكدون عزمهم على مساندة جهوده في مجال السعي لإيجاد حل عربي يتضمن احترام القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس أمن الامم المتحدة ، وذلك وفقا لما بين بلدانهم وهذا العالم من تعاون وحوار .

٥ - والوزراء يعربون عن سخطهم وبالغ قلقهم إزاء النيل من حرية انتقال رعايا البلدان الأعضاء وكذلك إزاء المعاملة غير الانسانية التي تعرض لها بعضهم ؛ وهم يحذرون العراق من العواقب الوخيمة التي سوف تترتب حتما على تعريض أمنهم للخطر . ويكررون تأييدهم لقرار مجلس الأمن ٦٦٤ (١٩٩٠) ويطالبون العراق بالانصياع له دون إبطاء .

٦ - والوزراء يؤكدون أن البلدان أعضاء الاتحاد تأخذ في اعتبارها تلك المصالح الحيوية المترتبة على استقرار دول المنطقة وسلامتها الاقليمية وسيادتها ، بالنسبة لأوروبا ، ومن ثم ، فانها تنوي المساهمة في زيادة تعزيز ذلك التضامن الدولي الذي لم يسبق له مثيل والذي برز في أعقاب العدوان والذي أدى الى اتخاذ إجراء فعال من قبل مجلس أمن الأمم المتحدة . أما البلدان التي ستعاني من النتائج الاقتصادية الناجمة عن هذا الإجراء ، فإنها تستحق تضامنها .

٧ - والوزراء يرحبون بالتدابير المتخذة حاليا من جانب الدول الأعضاء من أجل تأييد قرار مجلس أمن الأمم المتحدة ٦٦١ (١٩٩٠) ، وكذلك من أجل الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من دول منطقة الخليج بغية إكراه العراق على سحب قواته من الأراضي الكويتية دون شروط واستعادة السيادة الكويتية .

٨ - وهم يقررون تنسيق عملياتهم في المنطقة ، على نحو وثيق ، بهدف تنفيذ التدابير المذكورة في الفقرة ٦ وأية تدابير أخرى قد يتخذها مجلس الأمن ، وكفالة احترام هذه التدابير ، وذلك في إطار الحرص أيضا على حماية قواتهم في ظل اتفاق مشترك . واستنادا الى الخبرة المكتسبة ، بما في ذلك طرائق التشاور التي اتبعت أثناء العمليات المضطلع بها في الخليج في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، قام الوزراء بتكليف فريق "مخصص" من ممثلي وزراء الخارجية والدفاع بضمان القيام بالتنسيق على أفضل وجه ممكن في العواصم وفي المنطقة . وهذا التنسيق ينبغي له أن يشمل ، من بين أمور أخرى ، المفاهيم التشغيلية الشاملة والتعليمات المحددة المتعلقة بتنسيق القوات في المنطقة ، ولا سيما فيما يتصل بمناطق العمليات وتوزيع الأعباء والدعم التمويني وتبادل المعلومات . وثمة مراكز للاتصال تم تحديدها في وزارات الدفاع من أجل تسهيل التعاون ، من الناحيتين العملية والتقنية ، وكذلك من أجل القيام في الوقت الراهن بالإعداد لاجتماعٍ لرؤساء أركان الحرب سوف ينعقد في الأيام القليلة القادمة .

٩ - والوزراء يشددون على أن التنسيق في نطاق الاتحاد ينبغي له ، علاوة على ذلك ، أن ييسر من التعاون مع البلدان الاخرى التي تنشر قواتها في المنطقة ولا سيما قوات الولايات المتحدة الامريكية .

١٠ - وسوف تتولى رياسة المجلس الحالية إبلاغ الامين العام للامم المتحدة بنتائج هذا الاجتماع .

- - - - -